

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع457د

تاريخ القرار: 4 أوت 2021

تسلمت آمل فذاقرار
لديبلغ الطرفين
2021/10/20



قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أوروغ
المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي بحدائق
البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 19 نوفمبر
2020 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع457د والتي تطلمت فيها من تمادي
خصيمتها في ترويج عروض تجارية دون احترام الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من الأمر
ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال
الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10
جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 مستدلة بمحضر معاينة يوثق وفق

دعواها عملية ترويج شريحة تم وضعها من طرف حريف وبعد تشغيلها تمت معاينة ورود إرسالية قصيرة مفادها إسناد الحريف ما قيمته 10240 ميغابايت دون شحن رصيده مشككة في حصول خصيمتها على مصادقة الهيئة قبل تسويقها للامتياز المذكور مضيعة أنه فضلا عن مخالفة تراتيب تسويق العروض بالتفصيل فإن الشركة المطلوبة خالفت بصفة صريحة قرارات الهيئة التعديلية فيما يخص تعريفه بيع الأنترنات المحمولة بإسنادها بطريقة مجانية بما يشكل وفق دعواها إخلالا مضاعفا للنصوص الترتيبية المنظمة لمادة الاتصالات وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد ترويج عروض تجارية في سوق التفصيل دون علم الهيئة ومصادقتها في مخالفة صريحة للأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة والإصرار على منح امتيازات مجانية لجلب الحرفاء بطريقة غير مشروعة وبما يشكل منافسة غير نزيهة كتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات الذي يمنح الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات الرادعة وفرض ختية مالية رادعة مع الإذن بالنفاذ العاجل نظرا لتكرار مثل هذه الممارسات من قبل خصيمتها.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتمة بالقانون عـ46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عـ01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر عـ3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة عـ1144 دد بتاريخ 23 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1140دد بتاريخ 23 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عد157دد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 نوفمبر 2020 والذي عين بمقتضاه السيدة حازم محجوبي مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف المدعية والوارد على الهيئة تحت عدد 644 بتاريخ 27 ماي 2021 والمتضمن طلب طرح القضية.

وبعد الاطلاع على بقية مطروقات الملف وما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 04 أوت 2021 وفيها حضرت الأستاذة نجاة الجلاصي نبابة عن زميلها الأستاذ سليم مالوش في حق المدعية شركة "أورنج تونس" وتمسكت بمطلب طرح القضية وحضر السيد محمد البجاوي ممثل المدعى عليها شركة "أوريدو تونس" وقدم توكيلا صادرا عن ممثلها القانوني وفوض النظر.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ورد على الهيئة بتاريخ 27 ماي 2021 مطالبا من طرف شركة "اورنج تونس" تضمن طلب طرح القضية.

وحيث أن المبادئ العامة للإجراءات تقر أن التخلي عن الدعوى يجب أن يتوفر فيه عنصران أساسيان وهما الوضوح والصرحة وأنه لا يمكن استنتاجه.

وحيث بالتمعن في طلب الممثل القانوني لشركة "اورنج تونس" يتبين أنه واضح وصریح فيما يتعلق بطلب طرح القضية.

وحيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات على أنه "يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات أن تتعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات وذلك بناء على تقرير يعده المقرر العام.

وحيث أن قبول مطلب الطرح لا يمنع الهيئة من التعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات موضوع الدعوى بغية التأكد من عدم إخلالها بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية مع الاحتفاظ بحقها في التتبع.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركبة من السادة:

الأسعد الحمزاوي: رئيس

الحبيب عبد السلام: العضو القار

مجدي حسن: عضو

كمال الرزقي: عضو

كمال السعداوي: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

الأسعد الحمزاوي

